الدكتور
خلدون عدره

المشروع الصهيوني الأمريكي وتداعياته على الوطن العربي



منشورات 2017 الطليعـة



المشروع الصهيوني الأمريكي وتداعياته على الوطن العربي

د. خلدون عدره

2015



التمهيد

يعدّ المشروع الصهيو-أمريكي استكمالاً للمشاريع التي وضعتها وخططت لها الدوائر الاستعمارية والصهيونية، والتي كانت تهدف إلى فصل مشرق الوطن العربي عن مغربه، عن طريق زرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي، وذلك بعد سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات التي مهدت لقيامه كاتفاقية سايكس-بيكو الاستعمارية عام 1916، ووعد بلفور عام 1917. وبالتالي فإنّ ما يجري في الوطن العربي لا يمكن فصله عن مخطط أمريكي-صهيوني-أوروبي غربي يستهدف اختراق المنطقة العربية برمتها، بغية اصطناع دويلات هزيلة ضعيفة يسهل السيطرة عليها، وبالتالي نهب ثروات ومقدرات العرب، وضمان أمن «إسرائيل». ليس هذا فحسب بل وصلت أهداف تلك الدول إلى حد العمل على تفتيت الوطن العربي واحتلاله، ومحاولة القضاء على الحكومات والأحزاب القومية، وبالتالي إنهاء المشروع القومي والنظام العربي. وإحدى الأدوات أو السيناريوهات الاستعمارية المطروحة لتحقيق ذلك من قبل أصحاب المشروع الصهيوني-الأمريكي يتمثّل في ضرب النوع بالنوع في المنطقة العربية سواء أكان طائفياً أو مذهبياً أو إثنياً أو قوميا. وبالتالي إشعال الحروب الطائفية والأهلية بين مكونات المجتمع العربي حتى تعود شعوب المنطقة إلى ما قبل الدولة الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى إشاعة الفوضى والاضطرابات وفقدان الأمن، ما يسبب انعكاسات خطيرة وتداعيات كارثية على مناحي الحياة المختلفة الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

ما تقدم يشكل المناخ المناسب لتقسيم الدول العربية، وتجزئتها إلى دويلات لها طابع طائفي ومذهبي وقومي وإثني، وبالتالي ترسم خريطة جديدة للمنطقة العربية تخدم مصالح الدول الاستعمارية. إنّ هذا المناخ من الفوضى يعطي المبررات والحجج للدول أصحاب المشروع الصهيو-أمريكي للتدخل في شؤون الدول العربية، وانتهاك سيادتها، والسيطرة على مواردها سواء أكانت موارد نفطية أم غازية، أو الاستفادة من موقعها الاستراتيجي للتحكم بطرق التجارة العالمية. ونظراً لأهمية هذا الموضوع، رأينا أنه من الضروري تزويد



القرّاء الكرام بمرجع هام يلقي الضوء على مخاطر المشروع الصهيو-أمريكي على الأمة العربية،



المقدمة

إنّ فكرة تقسيم الوطن العربي هي فكرة أصيلة في الفكر الصهيوني والاستعماري، فقد استخدم مفهوم «الشرق الأوسط» في الحرب العالمية الأولى بهدف مواجهة المد القومي العربي، الذي سعى بدوره إلى التصدي لمشروع ما عرف بسياسة التتريك التي أرادت الحركة القومية التركية فرضها على المجتمعات العربية منذ بداية القرن العشرين. وفي الوقت نفسه برزت مشاريع مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية عبر اتفاقات ومعاهدات تقسيم الوطن العربي بين الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية مثل اتفاقية سايكس بيكو لعام 1916. وقد أعطى نشوء الكيان الصهيوني ككيان سياسي في قلب الوطن العربي بعداً جديداً لمصطلح «الشرق الأوسط»، يهدف إلى دمج هذا الكيان الغريب عن المنطقة العربية بدولها وشعوبها. وقد تولدت وجهة النظر الأوروبية هذه للجغرافية السياسية للمنطقة العربية بعدما تفاقمت المسألة اليهودية في أوروبا، لجهة عدم اندماج اليهود في الدول الأوروبية، وسعي الحركة الصهيونية لإنشاء كيان صهيوني في فلسطين، وبذلك تقاطعت مصالح كل من فرنسا وبريطانية والحركة الصهيونية على هدفين أساسيين هما تجزئة المنطقة العربية من جهة، وحل المشكلة اليهودية التي شغلت أوروبا كثيراً من جهة أخرى.

قدم الباحث الأمريكي البريطاني الأصل والخبير بدراسة الشرق برنارد لويس في عام 1983 مشروعاً للكونغرس الأمريكي، تمت المصادقة عليه فيما بعد بأغلبية أصوات أعضاء الكونغرس، يقضي هذا المشروع إجراء تقسيم كامل لـ «منطقة الشرق الأوسط» إلى دويلات صغيرة، ويدرج في قائمة هذه الدول إضافة إلى الدول العربية، كل من إيران وأفغانستان وتركيا، وينص الجزء الختامي لهذا المشروع على أنه يجب على الأمريكيين بذل قصارى جهودهم لكي تملك كل قبيلة في شبه الجزيرة العربية دولة خاصة بها. بناء عليه فقد تبنت الولايات المتحدة بدورها هذا المشروع التقسيمي للوطن العربي، وبدأت تضع الخطط والاستراتيجيات لتحقيق هذا الهدف. حيث تعدّ الفوضى الخلاقة التي تشهدها المنطقة العربية أو ما أسموه «الربيع العربي» مؤشراً قوياً على



بدء مرحلة التطبيق الواقعي والعملي لهذا المشروع الصهيو-أمريكي، الذي أساسه تفجير المنطقة بحروب طائفية ومذهبية وقومية وإثنية، تؤدي في حال نجاحها إلى تذرر وتشظي وتفتت المنطقة إلى دويلات وكانتونات ضعيفة ومتصارعة، وبالتالي يفتح الطريق واسعاً أمام تدخلات خارجية تسهل عملية النهب والاستغلال والاحتلال من قبل أصحاب المشروع الصهيو-أمريكي للدول العربية.



أولاً- الأهمية الاستراتيجية للوطن العربي والمصالح الأمريكية

يحتل الوطن العربي بامتداده القاري في آسيا وأفريقيا، وسواحله الطويلة على البحار والمحيطات، موقعاً جغرافياً متوسطاً هو بمنزلة حلقة الوصل بين القوى الدولية الكبرى في الشرق الأوسط، ويعد محوراً رئيساً من محاور الاستراتيجية الدولية من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية والحضارية في السلم والحرب على حد سواء. وإذا أردنا التحديد فإننا لابد أن نشير إلى أن أبرز أسباب وعوامل الجاذبية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الوطن العربي، والتي شكلت منذ بدايات القرن العشرين توجهات استراتيجية أمريكية شبه ثابتة، إنما تتمحور حول المرتكزات الأساسية التالية:

1- الوضع الجيو- استراتيجي للوطن العربي، يمثل القاعدة الأساسية التي تحدد علاقته بمختلف مناطق العالم ودوله. وهو يتكون من أربعة مقومات تشكل فيما بينها ما يمكن أن نسميه بـ«ظاهرة التراكم الاستراتيجي الدائم» التي تمثل في ذاتها قوة جذب للقوى الدولية، هذه المقومات هي:

أ- الموقع الجغرافي الفريد الذي يشغله الوطن العربي وسط القارات، وتحكم أقطاره في طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، ما أعطاه دوراً استراتيجياً قوي التأثير ليس في مصير الحروب التي دارت على أراضيه وحسب، بل وفي تنافس القوى الاقتصادية الكبرى في عصر العولمة أيضاً.

ب- الثروات الطبيعية التي تملكها الأقطار العربية، وأهمها النفط العربي والغاز الطبيعي، وهما مصدرا الطاقة الرخيصة والنظيفة نسبياً، ولا غنى عنهما بالنسبة للدول الصناعية وللاقتصاد العالمي بصفة عامة. وقد وجد خبير الطاقة الأمريكي ريتشارد .أ.بول بعد تحليل إمكانات النفط العالمية عام 2005 م، أن التكنولوجيا كحل للسيطرة الغربية على موارد الطاقة العالمية في السنوات الخمس والعشرين القادمة ليست سوى أسطورة، فالدول العربية المصدرة للنفط تسيطر على ثلثي الاحتياط في العالم.

ج- المركز الحضاري للوطن العربي، فهو يقع في قلب منطقة الحضارات القديمة والوسيطة والحديثة، كما أنه مهد الديانات السماوية الثلاث اليهودية



والمسيحية والإسلام، ما جعله قبلة للشعوب والأمم على مر العصور، وموضع اهتمام الدول التي تطمح للقيام بدور فعال بين أتباع هذه الديانات، وتسخر ذلك لخدمة مصالحها السياسية، هذا ما فعلته بريطانيا وفرنسا، وحاولت أن تقوم به روسيا القيصرية، وهو هدف لا يبعد كثيراً عن أهداف السياسة الأمريكية.

د- يقع الوطن العربي في مركز مربع الحروب والأزمات الإقليمية والأهلية، التي عمت منطقة الجوار القاري والإقليمي له، في جنوب أوروبا وجنوب غرب آسيا، ومنطقة الخليج العربي، وشرق أفريقيا، إضافة إلى منطقة الصراع العربي الصهيوني في فلسطين والدول العربية المجاورة لها. وهذه الحروب والأزمات باتت تهدد مصالح الولايات المتحدة الحيوية، لذا سنجدها تعمل بكل الوسائل لبلوغ هدف الأمن والاستقرار في هذه المنطقة.

في ضوء هذه المقومات، تتكشف لنا أبعاد العلاقات القوية التي تجمع الولايات المتحدة بالوطن العربي، فهو بؤرة للتوتر والاضطراب، ومسرح للحروب والمنازعات، مثلما هو مجمع للمصالح الحيوية.

2- التقسيم الجيو- سياسي للوطن العربي في استراتيجية السياسة الأمريكية،

إذا كان الوطن العربي يعد إقليماً واحداً من الناحية الجغرافية، ويمثل وحدة قومية وحضارية وجغرافية واحدة، والشعب العربي في أقطاره المختلفة يشكل أمة واحدة، إلا أنه في تخطيط السياسة الخارجية الأمريكية ليس كذلك، فمخططو هذه السياسة والقائمون عليها، يقسمون الوطن العربي إلى أربع دوائر جغرافية، لكل منها خصائصها ومقوماتها التي تربطها بأهداف ومصالح الولايات المتحدة في هذه المنطقة. وعلاقات الولايات المتحدة مع دول كل دائرة من هذه الدوائر تقوى أو تضعف بقدر تأثيرها في المصالح الحيوية للولايات المتحدة وحلفائها، وهذه الدوائر هي:

الدائرة الاولى: تشمل منطقة الخليج العربي وإيران، وتضم دول مجلس التعاون الخليجي، والعراق واليمن، وتتركز في هذه الدول المصالح الحيوية الأمريكية والغربية بصفة عامة، الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، فالدول الغربية تستورد أكثر من 75% من احتياجاتها النفطية من دول الخليج. لذا فإن الوضع الاستراتيجي لهذه الدائرة بالغ الأهمية للغرب وللاقتصاد العالمي كله.



الدائرة الثانية: تقع في قلب الوطن العربي، وتضم كلاً من لبنان وسورية والأردن وفلسطين، وتنبع أهمية هذه المنطقة من موقعها الاستراتيجي في شرق البحر المتوسط، ووجود قناة السويس، وخليج العقبة الذي يربطها بالبحر الأحمر وشرق أفريقيا وغرب آسيا.

الدائرة الثالثة: وتقع جغرافياً غرب وجنوب الوطن العربي، وتشمل وادي النيل والبحر الأحمر والقرن الإفريقي، وتضم كلاً من مصر والسودان، وجيبوتي والصومال وجزر القمر. ومن أبرز خصائصها الاستراتيجية وجود قناة السويس في أراضيها، ونهر النيل الذي يربط بين أكبر دولتين عربيتين من حيث عدد السكان والمساحة، وهما مصر والسودان.

الدائرة الرابعة: تشكل هذه الدائرة الجناح الغربي للوطن العربي والجزء الشمالي من إفريقيا، وهي تمتد من حدود مصر الغربية إلى شواطئ المحيط الأطلنطي، وتشمل كلاً من ليبيا والجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا، وتتميز خصائصها الجغرافية بقربها من أوروبا، وتوغلها في غرب أفريقيا وشواطئها على المحيط الأطلنطي، ووجود مضيق جبل طارق الذي يربط بين نصف الكرة الغربي والبحر المتوسط، هذا إضافة إلى اتساع مساحة معظم دولها، فهي تمثل نصف مساحة الوطن العربي.

هكذا يتضح لنا أن الولايات المتحدة تقسم الوطن العربي إلى أربع دوائر منفصلة، في «الشرق الأوسط» والجنوب والغرب، وهو تقسيم يستند إلى أهدافها ومصالحها في كل منطقة من هذه المناطق، فهي لا تنظر إلى الوطن العربي كوحدة جغرافية وحضارية واحدة، كنظرتها إلى الاتحاد الأوروبي مثلاً، بل كأجزاء متفرقة ودول مختلفة ومتنازعة تعاني من مشكلات متباينة، وغني عن القول أن هذا نهج قديم في السياسة الاستعمارية اتبعته من قبل كل من بريطانية وفرنسا في علاقاتهما مع البلاد العربية.

3- الاهتمام الأمريكي التاريخي المبكر بالوطن العربي، أبدت الولايات المتحدة قدراً من الاهتمام المبكر بالوطن العربي، إذ انتشر في القرن التاسع عشر نوع من الوجود الأمريكي، عبر الهيئات الدبلوماسية والمصالح التجارية والإرساليات التبشيرية والبعثات العسكرية والثقافية. إلا أن النفوذ الأمريكي آنذاك لم يكن يقارن بنفوذ الدول الأوروبية الكبرى ووجودها القوي. ولكن دون



أن تغيب الأهمية الاستراتيجية للمنطقة عن بال الولايات المتحدة الأمريكية، ففي عام 1902 قال الأميرال ألفريد ماهان، وهو استراتيجي بارز في البحرية الأمريكية: «إنّ الشرق الأوسط، سواء أكان كمفهوم استراتيجي أم كواقع على الحدود الجنوبية للبحر المتوسط وآسيا، فإنه يشكل مسرح مواجهة استراتيجية بالضرورة بين القوى المتصارعة».

إنّ الأولوية المعاصرة التي يطبقها المشروع الصهيوني-الأمريكي تتمثل في ضرب النوع بالنوع في المنطقة العربية سواء أكان طائفياً أو مذهبياً أو إثنياً أو قومياً. وهذه الأولوية الإستراتيجية الصهيونية-الأمريكية من شأنها، في حال نجاحها، إسقاط أولوية التصدي للاحتلال الصهيوني في فلسطين والجولان السوري المحتل ومزارع شبعا، والاحتلال الأمريكي للعراق



ثانياً- ماهية المشروع الصهيو-أمريكي واستهداف الوطن العربي

1- لمحة تاريخية عن بدايات المشروع الصهيو-أمريكي

إنّ ما يخطط ويرسم لتقسيم وتفتيت المنطقة العربية سبق قيام «إسرائيل» بعقود طويلة، من خلال خطط الدوائر الاستعمارية والصهيونية لفصل عرب آسيا عن عرب أفريقية، وذلك عن طريق زرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي. ففي آذار من عام 1840 بعث المصرفي اليهودي روتشيلد برسالة إلى بالمرستون وزير خارجية بريطانية آنذاك، تضمنت القول: «إنّ هناك قوة جذب بين العرب، وهم يتطلعون إلى استعادة مجدهم القديم، وفلسطين هي الجسر الذي يصل بين عرب آسيا وعرب أفريقية، وبوابة مصر إلى الشرق، وينبغي إقامة تركيب بشري غريب على هذا الجسر، وعند هذه البوابة بما يحول دون الخطر العربي». وهذا ما أكد عليه أيضاً الصهيوني ناحوم سوكولوف في مذكراته إلى وزارة الخارجية البريطانية في 1916/4/12، والتي جاء فيها: «إنّ إقامة كومنولث (تجمع) يهودي بحماية إنكلترة، سيشكل جداراً فاصلاً بين السكان العرب في آسيا والعرب في أفريقية».
وبالفعل، فقد شهد الوطن العربي أكبر مؤامرة تقسيم في التاريخ الحديث، وذلك في اتفاقية سايكس بيكو الاستعمارية عام 1916، ووعد بلفور عام 1917 والتي كانت بداية مأساة الشعب الفلسطيني، وتأسيس الكيان العنصري الصهيوني. وهكذا بدأ الاستعمار الغربي وحليفته الصهيونية بتفتيت المنطقة العربية منذ بداية القرن العشرين. ليتضح بجلاء أنّ التقسيم والشرذمة والتفتيت هي أهداف استعمارية ثابتة يسعى المستعمرون من ورائها إلى اصطناع دويلات هزيلة ضعيفة يسهل السيطرة عليها، وبالتالي نهب ثروات ومقدرات العرب، وضمان أمن «إسرائيل».
لقد انهمك الغرب و «إسرائيل» في تنفيذ مخطط تقسيمي تآمري يشمل الوطن العربي، وبدأت محاولة تنفيذه على الأرض، وهذا يعيدنا بالذاكرة إلى الاحتلال الأمريكي للعراق، وللمساعي الأمريكية-الصهيونية المستمرة لتمزيقه، وكان زبيغنييف بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق في العام 1980 قد صرح قائلاً: «إنّ المعضلة التي ستعاني منها الولايات المتحدة



الأمريكية منذ الآن، هي كيف يمكن تنشيط حرب جديدة بعد الحرب الأولى (يقصد بين العراق وإيران)، تستطيع أمريكا من خلالها تصحيح حدود سايكس بيكو». والحقيقة أنّ مخططات تفتيت المنطقة لم تتوقف يوماً، فقد نصت وثيقة «كيفو نيم» الإسرائيلية الشهيرة عام 1982، وقبلها الوثيقة التي وضعتها هيئة أركان جيش الاحتلال الصهيوني لعام 1956-1957، والتي وردت في كتاب «خنجر إسرائيل» للمؤلف الهندي كارانجيا على العمل على تنفيذ سيناريو يقوم على إحياء العداوات التاريخية بين شعوب المنطقة، وإعطائها أبعاداً دينية وطائفية ومذهبية. وفي مطلع الثمانينيات من القرن الماضي نشر عويد ينون مستشار وزارة الخارجية الإسرائيلية بحثاً بعنوان «استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات»، ويدعو فيه بوضوح لتفتيت الدول العربية على أسس عرقية وطائفية، ويشير «ينون» إلى أنّ تفكك سورية والعراق في وقت لاحق إلى دويلات على أساس عرقي أو ديني، هو الهدف الأساس لـ «إسرائيل» على الجبهة الشرقية على المدى الطويل. وأضاف: «في العراق التقسيم إلى أقاليم على أسس عرقية – دينية هو شيء ممكن، وهكذا ستكون هناك ثلاث دويلات حول المدن الرئيسة الثلاث البصرة وبغداد والموصل». وبالنسبة إلى مصر يدعو «عويد ينون» إلى تقسيم البلاد إلى مناطق جغرافية مميزة، وإنشاء دولة قبطية مسيحية مستقلة في صعيد مصر، إلى جانب عدد من الدول الضعيفة جداً مع سلطة محلية ودون حكومة مركزية، ويبدو ذلك حتمياً على المدى الطويل-على حد زعمه- ويذهب «ينون» إلى الإشارة إلى السودان في شروط مماثلة، واصفاً إيّاها بأنها أكثر دولة ممزقة إلى أشلاء في الوطن العربي والدول الإسلامية اليوم، فهي مبنية على أربع جماعات معادية لبعضها البعض. ويأتي انفصال جنوب السودان مؤخراً ليصب في ما تخطط له الدوائر الصهيونية، وليكون جزءاً من مسلسل تفكيك الوطن العربي وفق الرؤى الصهيونية-الأمريكية.

إنّ القراءة الدقيقة لوثيقتي استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرتين في العامين 2002 و2006، توضح العديد من الرؤى الاستراتيجية التي حاولت الولايات المتحدة فرضها على العالم، حيث نقرأ في الوثيقة الأولى:

أ- اعتماد مبدأ الحرب الوقائية في التعامل مع الأخطار بدلاً من سياسة الردع النووي والدفاع الذاتي (العراق أنموذجاً).



ب- تدويل الحرب على الإرهاب وجعلها في صلب الدبلوماسية الأمريكية، حيث تتحول بمستوى العلاقات مع الدول الأخرى والمساعدات ودرجة التعاون الاقتصادي، إلى جانب المزج بين الحرب الوقائية والإرهاب (أفغانستان أنموذجاً).

ج- إعادة النظر في الخارطة الجيو-سياسية في الشرق الأوسط، بما يتيح تفكيك بعض الدول المركزية في الشرق الأوسط، وتمكين دول الأطراف من لعب دور مركزي بحماية أمريكية في مواجهة الدول الرئيسة في الإقليم العربي.

د- الهيمنة على العراق وجعله نقطة الانطلاق المركزية في التحرك الاستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط، لإعادة تركيب أنظمة حكم جديدة.

و- تفكيك بعض مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية التي تتعارض مع الأجندة الأمريكية، لصالح دعم مؤسسات وهيئات تتوافق مع الرؤية الأمريكية تحت غطاء الليبرالية (نموذجاً ما يحصل في مصر والأردن ودول الخليج).

والوثيقة الثانية في 2006 أبرز ما ميزها خطاب الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن الذي قال فيه: «إننا نسعى إلى تشكيل العالم، وليس مجرد أن يشكلنا هو، وأن نؤثر في الأحداث من أجل الأفضل، بدلاً من أن نكون تحت رحمتها».

لم تترك هذه الوثيقة إقليماً أو دولة إلا استعرضت أحوالها ورصدتها تحت المجهر الأمريكي، ومن ثم أخذت تسدي النصح، وفي الوقت نفسه تنذر وتتوعد باستخدام القوة والتدخل السافر. فنواة الاستراتيجية الأمريكية هي الحرب الاستباقية، وفي منتصف دائرة التصويب يقع الإسلام السياسي، حيث الصراع ضد الراديكالية الإسلامية المقاتلة سيكون الصراع الأيديولوجي الأكبر في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. فقد أعلنت الولايات المتحدة عن رغبتها استخدام مجال أوسع نطاقاً من الوسائل العسكرية، وصولاً لأهدافها الاستراتيجية، من خلال استخدام القوة الناعمة في المجالات الاقتصادية والثقافية والدبلوماسية بهدف نشر الديمقراطية والقضاء على الطغيان. مع التأكيد –حسب الوثيقة- على أهمية الدور الرئيس للقوة العسكرية الأمريكية، حيث تقول: إننا عند الضرورة ووفقاً لمبادىء الدفاع عن الذات المعمول بها منذ وقت طويل، لا نستبعد استخدام القوة قبل أن تحدث الهجمات ضدنا. حتى



في حال عدم اليقين بشأن توقيت ومكان هجوم العدو. وهو تأكيد مرة أخرى أن الولايات المتحدة كانت وستبقى بحاجة إلى عدو وهمي لتثبيت قوتها، وتحقيق مصالحها في المنطقة العربية والعالم.

2- المشروع الصهيو-أمريكي لتقسيم الدول العربية

لقد بات من الواضح أن ما جرى ويجري في الوطن العربي لا يمكن فصله عن مخطط أمريكي-صهيوني-أوروبي غربي يستهدف اختراق المنطقة العربية والإسلامية برمتها. وذلك كله بدءاً من احتلال العراق مروراً بانفصال جنوب السودان عن شماله بنسبة تزيد عن 95% من أصوات أبناء الجنوب، وانتهاء بما حصل في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين ولبنان والسعودية والصومال وفلسطين وسورية. فقد قدم مستشار الأمن القومي للرئيس جيمي كارتر بين عامي 1977-1981 زبيغنييف بريجنسكي رؤيته حول ما أسماه قوس التوتر في المنطقة الممتدة من أفغانستان مروراً بدول آسيا الوسطى، مروراً بأوكرانيا فتركيا، وصولاً إلى المشرق العربي، فوادي النيل وصولاً إلى باب المندب، شاملاً سبعاً وثلاثين دولة. حيث قال حرفياً: «إن ما يسهل سيطرتنا على هذا القوس عامل هام جداً، هو أن دول هذا القوس تتكون شعوبها من انتماءات دينية ومذهبية وطائفية متنوعة، وهذا ما يجب أن نشتغل عليه ونركز عليه». وفي مناسبة أخرى أكد بريجنسكي: بأنه يجب خلق حالة من الفوضى الشاملة في سورية، تسير من سيء إلى أسوأ، وهي حالة تمنح الولايات المتحدة فرصة استمالة إيران إلى اتفاق شامل يتضمن الملف النووي أيضاً، وينتهي لمصلحة «إسرائيل» في المقام الأول، فما يجري في سورية تم التخطيط له من قبل بعض الأنظمة العربية وحلفائهم الأوروبيين.

وبدوره طرح وزير الخارجية الأمريكية الأسبق هنري كيسنجر في ثمانينيات القرن العشرين نظرية أطلق عليها «نظرية حرب المئة عام»، تهدف إلى إشعال حروب المئة عام في «الشرق الأوسط» على غرار حرب المئة عام بين فرنسا وبريطانيا على أرضية الاختلافات المذهبية والعقائدية بين البروتستانت والكاثوليك، وهي نظرية تعبر عن جوهر السياسة الأمريكية تجاه شعوب المنطقة.

يتضح جلياً أن هذا المخطط ليس جديداً بل هو موجود وقديم، فقد وافق عليه



الكونغرس الأمريكي في جلسة سرية في عام 1983، وبعدها تم وضعه في أجندات السياسة الأمريكية للتنفيذ في الوقت المناسب، إلى أن عاد الحديث عنه خلال السنوات العشر الماضية، ويعرف هذا المخطط بخطة برنارد لويس لتفكيك العالم الإسلامي. ويقضي هذا المشروع بتقسيم مصر إلى أربع دول هي: دولة سيناء وشرق الدلتا، ودولة مسيحية عاصمتها الإسكندرية من جنوب بني سويف حتى جنوب أسيوط وتمتد غرباً إلى الفيوم، والثالثة نوبية متكاملة مع أراضي السودان الشمالية وعاصمتها أسوان، والدولة الرابعة دولة مصر الإسلامية وعاصمتها القاهرة، ويراد لها أن تكون تحت النفوذ الصهيوني.

أما فيما يتعلق بسورية فيرى المشروع ضرورة تقسيمها إلى أقاليم متمايزة عرقياً أو مذهبياً وعددها أربعة هي: دولة على امتداد الشاطئ، ودولة في منطقة حلب، ودولة حول دمشق، ودولة في الجولان ولبنان (الأراضي الجنوبية السورية وشرق الأردن والأراضي اللبنانية). أما في السودان فستقام أربع دول: دولة النوبة، ودويلة الشمال السوداني الإسلامي، ودويلة الجنوب السوداني المسيحي، ودولة دارفور التي تستمر المؤامرات لفصلها، لأنها غنية باليورانيوم والذهب والبترول. أما ليبيا والجزائر والمغرب فتفكك لإقامة ثلاث دول: دولة البربر ودولة البوليساريو، والثالثة ما تبقى من المغرب والجزائر وتونس وليبيا.

وفي شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج تقام- حسب المخطط- ثلاث دول هي: دولة الإحساء وتضم الكويت والإمارات وقطر والبحرين، ودولة نجد والحجاز أيضاً. أما العراق فيفكك على أسس عرقية لتقوم فيه ثلاث دول: في الشمال والشمال الشرقي حول الموصل وكردستان وفي الجنوب العراقي. وهناك مخطط صهيو-أمريكي أيضاً لتقسيم إيران وأفغانستان وباكستان إلى عشرة كيانات عرقية ضعيفة هي كردستان وأذربيجان وتركمنستان وعربستان وإيرانستان، وما بقي من إيران وباكستان بعد التقسيم، وكشمير وغيرها. وبالنسبة إلى تركيا ينتزع جزء منها ويضم إلى الدولة الكردية المزمع إقامتها في شمال العراق. أما بالنسبة للأردن وفلسطين واليمن فيرى المخطط وجوب تصفية الأردن ونقل السلطة للفلسطينيين، وبالتالي لا تبقى هناك مشكلة اسمها فلسطين، في حين يرى المخطط إزالة كيان اليمن القائم حالياً بشطريه الشمالي والجنوبي واعتبار الأراضي اليمنية جزءاً من دولة الحجاز.



إنّ تمرير مثل هذا المخطط في المنطقة العربية يعني العودة إلى ما قبل الدولة الوطنية، وبالتالي ضرب الاستقرار والأمن، وإشاعة الفوضى والعنف والاقتتال بين المكونات القومية والإثنية والدينية والمذهبية، مما يستدعي تدخلات غربية-صهيونية-أمريكية بهدف نهب ثروات شعوب المنطقة واستغلالها واستنزافها.



ثالثاً- أبعاد المشروع الصهيو-أمريكي وأهدافه

1- الأهداف الاستراتيجية للمشروع الصهيو-أمريكي

يمكن إجمال الأهداف الأمريكية-الصهيونية تجاه الوطن العربي بما يلي:

1- تجزئة الوطن العربي من جديد وتفتيت كياناته السياسية. والغاية من هذا تقليص دور الدول العربية المحورية مثل مصر والعراق وسورية، وذلك كي لا تلعب هذه الدول دور القيادة لحركة القومية العربية وحركات التحرر الوطني والمقاومة. وإن هذا التقسيم الجديد المقترح، إنما يهدف إلى تشتيت العناصر الأساسية المكونة للقومية العربية، وبالتالي صعوبة تحقيق أي هدف عربي وحدوي ولو بأدنى درجاته وهي حالة التضامن العربي، وبهذه اللعبة تتهدم أعمدة النظام العربي السياسية والاقتصادية والأمنية.

2- يحاول هذا المشروع تحويل «إسرائيل» إلى قطب إقليمي رئيسي في المنطقة، وذلك عن طريق كسر طوق المقاطعة العربية لـ «إسرائيل» اقتصاديا وسياسياً وثقافياً، وبالتالي فإن لدى «إسرائيل»-وبدعم من الولايات المتحدة- مكونات الدولة الإقليمية المحورية في المنطقة، لما لديها من قوة عسكرية، وقوة مالية وتجارية وقوة تقنية، إضافة لأذرعها الأخطبوطية المتصلة بكل صناع القرار في العالم، مستفيدة من كل الدعم الممكن.

3- إنّ الخطر الأكبر من هذا المشروع هو محاولته إلغاء الثقافة العربية، والثقافة الإسلامية وإلغاء كل العادات والتقاليد والسلوكيات الناتجة عنها، بغية خلق جيل جديد لديه هوية «الشرق الأوسط» وثقافته. وهنا تسقط منه روح الالتزام الوطني والقومي. وبذلك يكون المطلوب تحطيم سلطة الدولة، وسلطة المؤسسات وسلطة العقل، والثقافة والإنتاج والإبداع. وهنا مكمن الخطورة، أي حين يتحول المجتمع عن رابطة العقد الاجتماعي وعن تراثه وتاريخه وهويته.

4- يضع المشروع الصهيو-أمريكي العرب أمام خيارات صعبة ومحددة، فهم إما أن يدخلوا في هذا المشروع وبغض النظر عن حقوقهم وأراضيهم وثرواتهم، أو أن الخيار الآخر هو الحرب الوقائية الاستباقية، والعراق



وأفغانستان أكبر دليل على ذلك.

5- إضعاف الدولة القومية بشكلها الحالي، وهو ما يسهل عملية الاختراق للدول التي ترفض التدخلات الخارجية في شؤونها، أو التي ترفض التغيير على الطريقة الأمريكية.

6- ضمان عدم التحام الأقليات والطوائف والأعراق، وضمان عدم ذوبانها أو على الأقل انسجامها مع الأغلبية في أي بلد من بلدان «الشرق الأوسط» في إطار جامع على الشكل الذي كانت فيه منذ قرون، لضمان أنها ستكون بحاجة إلى مساعدة خارجية، وبالتالي ستكون الولايات المتحدة جاهزة للتدخل في أي مكان تراه مناسباً في أي بلد من هذه البلدان إذا رأت ذلك لمصلحتها، وبحجة الحماية.

7- إنّ الهدف من ورقة الأقليات هو لتسويغ وجود «إسرائيل»، وتوسيع رقعة النزاعات الإقليمية الداخلية العرقية والقومية، لإشغال العالم العربي والإسلامي وشعوب هذه الدول بالمشكلات الداخلية المستجدة لديها، والمخاطر التي تتهدد بلدانها المعرضة للتفتيت والتقسيم، بمعنى تقسيم المقسم أصلاً وتجزئة المجزأ.

8- إفساح المجال أمام «إسرائيل» للدخول والتغلغل في هذه الدول عبر الأقليات، سواء القومية أم الطائفية أم العرقية، ولنا في أكراد العراق مثال على ذلك.

يمكن أن نلحظ أن هذه الأهداف تصب في مصلحة الدول الاستعمارية الغربية والأمريكية والصهيونية العالمية أولاً وآخراً، بعكس ما تروج له تلك الدول، بأنها تريد نشر الديمقراطية والحريات بين شعوب المنطقة، وتخليصها من الديكتاتوريات والظلم والعنف، وبالتالي بناء دول حضارية وديمقراطية ومدنية. ما نراه هو الخراب والدمار وتفتيت وتقسيم دول المنطقة بما يخدم تلك الأهداف الصهيو-أمريكية والغربية الإمبريالية.

2- أبعاد المشروع الصهيوني-الأمريكي في الوطن العربي (الثقافي- الاقتصادي- الأمني)

أ- البعد الثقافي

يهدف الغزو الثقافي الصهيو-أمريكي إلى خلق الفوارق الاجتماعية



والثقافية والاقتصادية بين فئات المجتمع وطبقاته، وبذر أسباب الصراع والانقسام والاقتتال بين أفراده وجماعاته، لكي يكون المجتمع منقسماً على نفسه، ومفككاً وضعيفاً وغير قادر على تحقيق أبسط أهدافه.

وقد بدأت الولايات المتحدة حملتها الجديدة على المنطقة العربية باحتلال العراق في آذار 2003، حيث تكشفت ملامح الأهداف الأمريكية بعيدة المدى، وعلى رأسها تغيير معالم المنطقة العربية وفرض القيم الثقافية الأمريكية، وتغيير منهاج تفكير العقل العربي والإسلامي، من خلال تغيير المناهج التعليمية وإشاعة القيم الأمريكية، ومحاولة إزالة العداء النفسي العربي لكل ما هو أمريكي وصهيوني. إنّ الهجمة الفكرية الاستعمارية لا تقل خطورة عن الهجمة العسكرية الأمريكية على العراق، لأنها ترمي إلى العبث بمكونات الوعي التاريخي العربي، على نحو يجعل الفكر العربي أكثر تبعية للنزعة التوسعية الاستعمارية الأمريكية. ويشير الواقع إلى أن الغزو الأمريكي للعراق لا يهدف فقط للسيطرة على نفط المنطقة، بل إلى تكريس وتمكين الوجود الصهيوني في المنطقة العربية، والسعي من أجل تغيير الواقع السياسي العربي وأنماط تفكير العقل العربي، بحيث يقبل بلا مواربة بالوجود الصهيوني-الأمريكي، كما بالهيمنة الصهيونية على شؤون ومقدرات المنطقة.

هذه هي معركة الغزو الفكري والثقافي للعقل العربي، بغية تحويله ليصبح أداة مطواعة للمخططات الأمريكية والصهيونية، حيث نجد ميزانيات كبرى تقدر بعشرات الملايين من الدولارات تُرصد لهذه الهجمة الفكرية والثقافية والإعلامية. ولكي يمكن اختراق العقل العربي، لابد أن يتم ذلك عبر عقول ومفكرين وألسنة عربية، ليصبح خطاب التطويع والإخضاع للعقل العربي أكثر نفاذاً أو فاعلية. لذا يحرص الصهاينة على التغلغل في كافة جوانب المجتمع العربي، بغية تقويض الركائز الإنسانية والاجتماعية للإنسان العربي، وتحطيم بيئته وأسرته من الجذور، كي ينسلخ عن تراثه وينقطع عن جذوره، فيصبح إنساناً عديم الانتماء فاقداً لهويته.

ب- البعد الاقتصادي

تولي الولايات المتحدة الأمريكية المنطقة العربية اهتماماً كبيراً لخدمة مصالحها الاقتصادية، والهيمنة على النفط العربي، والمحافظة على التفوق

الصهيوني على جميع الدول العربية، لذا اقترح البروفيسور الأمريكي روبرت تاكر أنه : لمنع أمريكا من أن تنزف حتى الموت من جراء نفط «الشرق الأوسط»، عليها فرض السيطرة الأمريكية الفعلية على المنطقة الممتدة من الكويت نزولاً على طول الإقليم الساحلي للمملكة السعودية حتى قطر.

ولتحقيق هذا الهدف وضعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية -بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد- مخططاً للشرق الأوسط تحت عنوان: «التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط»، وكلفت الوكالة الأمريكية ثماني عشرة مؤسسة أمريكية حكومية وغير حكومية لوضع هذا المخطط ، وخلصت إلى التقرير التالي الذي يتضمن مجموعة من التوصيات والأفكار من أهمها:

أ- سيكون الدور الأمريكي حاسماً في مجال التعاون الإقليمي، وعلى الولايات المتحدة أن تلعب دور الوسيط.

ب- تقوم فكرة التعاون الإقليمي على أساس «شرق أوسطي» وليس على أساس عربي.

ج- إيجاد مؤسسات جديدة تتجاوز جامعة الدول العربية، لكي تسمح باستيعاب «إسرائيل» وانخراطها في النظام الإقليمي.

د- إعطاء أهمية لدور الأكاديميين ورجال الأعمال في بداية التعاون الإقليمي وتطويره. ويعالج المخطط الأمريكي آفاق التعاون بين «إسرائيل» ومصر وسورية والأردن ولبنان والسعودية والضفة الغربية وقطاع غزة، ويتطرق إلى الموارد المشتركة مثل نهر الأردن والبحر الميت وخليج العقبة، وإلى مشكلة الصحارى والزراعة والتعاون العلمي والتكنولوجي.

مما سبق يمكننا القول إنّ هناك تطابقاً في التصورات والمواقف الأمريكية والأوروبية مع الصهيونية في استغلال الثروات العربية، والهيمنة على الوطن العربي، وتصفية القضية الفلسطينية ومحاربة العروبة والإسلام. إضافة إلى العمل على تفتيت الوطن العربي واحتلاله، واستغلال ثرواته والقضاء على الحكومات، والأحزاب القومية، والمشروع القومي والنظام العربي. فـ «الشرق أوسطية» هي المشروع الصهيو-أمريكي للهيمنة الإقليمية على الوطن العربي، وهيمنة اليهودية العالمية على العالم، وجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الكونية الشاملة للولايات المتحدة.



ج- البعد الأمني

تهدف الاستراتيجية الأمريكية إلى تنظيم علاقتها بالوطن العربي، من خلال إقامة نظام مستقر قوامه الهيمنة الأمريكية - الصهيونية على المنطقة، وتغييب الأمن القومي العربي بتدمير مفهومه وبنيته. وثمة أدبيات غربية كثيرة تزخر بهذه الأفكار. ولعل مقالة برنارد لويس تعبر خير تعبير عن جوهر المشروع الصهيو-أمريكي القائم على «التخلي الرسمي عن حلم القومية الذي طال تقديسه، والمتعلق بدولة عربية موحدة، أو حتى بكتلة سياسية متماسكة».
ويجعل هذا الخبير الأمريكي الوطن العربي مماثلاً لحالة أمريكا اللاتينية، حيث تتراكم مجموعة من الدول، تجمعها لغة واحدة وثقافة مشتركة ودين واحد، دون أن تجمعها سياسة مشتركة.

وعلى هذا، يمكننا استخلاص المخاطر التي يحملها البعد الأمني للمشروع الصهيو-أمريكي، وتركيزها في النقاط التالية:

1- أصبح واضحاً أن غرض الخطة الأمريكية - الصهيونية من إقامة النظام «الشرق الأوسطي» نزع الهوية القومية من الوجود العربي، وتحويل المنطقة من موطن للأمة العربية إلى مكان لشعوب شتى تجمعها هوية إقليمية ومصالح مشتركة، وذلك بتأصيل «إسرائيل» عضواً طبيعياً في المنطقة التي توضع تحت السيطرة المباشرة للولايات المتحدة، وبخاصة في المجالات النفطية والأمنية.

2 - إنّ الآثار المباشرة للبعد «الشرق الأوسطي» من الأمن القومي العربي، يمكن أن تتجسد بصورة رئيسية في ما يلي:

أ – القضاء على الأمن القومي العربي، مفهوماً وأجهزة وآليات ووسائل.

ب – انتهاك سيادة الدول العربية من خلال ربط قرارها وإرادتها بدول أجنبية(الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا...الخ)، مما يؤدي إلى هدر السيادة الوطنية لتلك الدول.

ج - إفراغ النظام العربي من مضمونه الاستراتيجي الأمني، لتتحول شعوبه من كيان أمة واحدة إلى شعوب ناطقة باللغة العربية.

د - تفتيت الدول العربية، وتغذية الخلافات العربية البينية، الأمر الذي يؤدي إلى تعرض الدول العربية للتجزئة والاقتطاع من أراضيها وثرواتها لمصلحة



أقليات إثنية أو دينية أو قومية.

3- تبديد الطاقات العسكرية العربية في الصراعات العربية البينية، والصراعات العربية مع دول الجوار، وتدمير أية قوة عسكرية عربية تسعى للتنامي أو الحصول على أسلحة متطورة أو سلاح نووي.

4- انحسار التيار القومي وفكرة الوحدة العربية مقابل تصاعد «المشروع الشرق أوسطي»، ومنع أي مشروع توحيدي عربي، وإفشال أي تنسيق استراتيجي أمني عربي.

5- يهدد «النظام الشرق أوسطي» مؤسسات التعاون العربي المشترك، ويفشل معاهدة الدفاع العربي المشترك، والمعاهدات الأخرى العربية-العربية للتعاون المشترك. ويمهد الطريق لـ«إسرائيل» لتطبيع علاقاتها مع الدول العربية، ويعطيها الفرصة لتطوير وتنمية اقتصادها ومشاركتها في ثروات المنطقة وتصبح شريكاً في الثروة النفطية العربية.

6- لم يكن مشروعاً عربياً ولم يأت برضاهم، بل فرض عليهم وهم في حالة عجز وضعف. كما أن العرب دخلوا إليه بشكل فردي لا بشكل تكتل أو مجموعة مؤثرة. والتخوف من أن يكون «المشروع الشرق أوسطي الجديد» بديلاً عن المشروع القومي العربي، وعن التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني بين الدول العربية، بحيث يصبح هذا التعاون بين كل دولة عربية على حدة مع «إسرائيل»، وبالتالي يزيل الهوية والثقافة العربية للمنطقة، وتصبح القومية العربية في محيط أكبر تختلط فيه ثقافات وأجناس أخرى.

إنّ فكرة تفتيت الدول العربية، تمثل المفتاح والسبيل إلى تحقيق الأهداف الأخرى، وبخاصة أن الأحداث والتطورات الحاصلة في الوطن العربي تحت ما يسمى «الربيع العربي»، ومحاولات التدمير الممنهج للدول العربية من قبل أصحاب المشروع الصهيو-أمريكي، تنذر بمخاطر كبيرة على مستقبل شعوب المنطقة من احتمالات التذرر والتشظي، الأمر الذي يستدعي توحيد الجهود والسياسات من قبل دول المنطقة، وتسخير الطاقات والإمكانات على الصعد كافة من أجل تفادي التداعيات الخطيرة لهذا المشروع على المنطقة العربية برمتها.



رابعاً- المخططات الصهيونية لتفتيت الوطن العربي

لا تريد «إسرائيل» أن تدخل إلى نظام «الشرق الأوسط» ضمن محيط عربي يتميز بتجانس روابطه، ومكوناته الروحية واللغوية والدينية والحضارية والمصيرية، التي تمنحه القدرة على تشكيل قومية عربية واحدة تجعله مؤهلاً لقيادة المنطقة. بل هي تريد قيادة «الشرق الأوسط» لتحقيق مصالحها، وهذا لن يحدث إلا بتجزئة المنطقة إلى دويلات صغيرة. كما أن «إسرائيل» لا تريد أن تذوب في محيط عربي معاد لها، لأن ذلك يعني ذوبان هويتها الصهيونية، ولهذا فإن شمعون بيريز وجد بمشروعه الشرق أوسطي، أنه السبيل الوحيد الذي تستطيع «إسرائيل» من خلاله أن تكون عضواً شرعياً في نظام إقليمي غير عربي يحقق أهدافها. وهذا ما أوضحه في كتابه «الشرق الأوسط الجديد» عندما قال: إنّ هدفنا النهائي هو خلق أسرة إقليمية من الأمم، ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة على غرار المجموعة الأوروبية.

ويؤكد شمعون بيريز في كتابه، بأن تقسيم العمل في النظام الشرق أوسطي، سوف يكون من خلال خلق معادلة جديدة، قائلاً: إنّ المعادلة التي سوف تحكم «الشرق الأوسط الجديد» سوف تكون عناصرها كما يلي: النفط السعودي + الأيدي العاملة المصرية + المياه التركية + العقول الإسرائيلية. وترى «إسرائيل» أن الصراع الفعلي في «الشرق الأوسط» هو بين الوحدة العربية والتعددية الطائفية، لأن الوحدة سوف تؤدي إلى استمرار العداوات والتناقضات والحروب في المنطقة، بينما تعددية الطوائف والكيانات والدويلات ستقود المنطقة إلى الاستقرار والسلام.

ويمثل الكاتب الإسرائيلي إربيه أورنشتاين موقف المثقفين الإسرائيليين المعادين للوحدة العربية، وهذا ما عبر عنه من خلال قوله: على نقيض شعار الوحدة العربية الذي ينادي به العرب، إنني أؤمن بتفسخه بعد حين، وظهور طوائف عرقية وجغرافية مثل لبنان المسيحي، ومنطقة الأكراد شمال العراق، و«إسرائيل»...الخ.

ويضع يحزقيل درور المفكر الصهيوني المعروف في كتابه «إستراتيجية



عظمى لإسرائيل عام 1990»، أبرز العناصر والأفكار التي من الممكن أن تؤدي إلى إضعاف الدول العربية وتفتيتها، ما يخدم «إسرائيل» وأمنها وهي:

أ- تقويض الكيانات العربية وإسقاطها وتفتيتها، عبر إثارة الحروب والنزاعات بين الدول العربية.

ب- إيجاد مختلف الوسائل لتدخل القوى العظمى في النزاعات العربية، بغية تدمير البنية الأساسية للدول العربية من دون استثناء.

ج- تفتيت المجتمعات العربية من الداخل عن طريق دعم الأقليات غير العربية وغير الإسلامية.

د- تدعيم علاقات «إسرائيل» مع دول الجوار العربي والتحالف معها. ولهذا فإن «إسرائيل» تعتمد في استراتيجيتها على إضعاف الدول العربية من خلال الوسائل التالية:

1- تفتيت الدول العربية من خلال إثارة النعرات الطائفية وتغذيتها داخل كل دولة عربية، بما يحقق الأمن القومي لـ «إسرائيل».

2- العمل على توسيع الخلافات بين الأقطار العربية، لكي تبدد قوتها العسكرية في الصراعات الإقليمية التي تسهم هي في خلقها ودعمها.

3- العمل على منع قيام وحدة بين الأقطار العربية، والسعي إلى تمزيق المنطقة وتجزئتها إلى كيانات ضعيفة متقاتلة.

4- إنشاء حركات مؤيدة ل «إسرائيل»، تهدف إلى تفتيت الروابط الاجتماعية والقومية في المجتمع العربي، وخلق صراعات دينية بين المسلمين وبقية الطوائف من أجل تفتيت الشعب الواحد وتقسيمه.

5- تمزيق الدول العربية إلى مناطق مستقلة تسيطر عليها الطوائف المختلفة.

6- بما أن القومية العربية هي العدو الرئيسي لـ «إسرائيل»، فإن تجزئة وتقسيم وتدمير الأقطار العربية هو واجب وهدف «إسرائيل» الأول.

7- على «إسرائيل» أن تقيم علاقات جيدة مع الأقليات الدينية، والعرقية، والإثنية، وتحريضها للعمل معها ضد العرب تصل إلى حد الانفصال وتشكيل كيانات منفصلة.

8- من أجل القضاء على التفوق السكاني العربي والقوة العربية لابد من تفتيت



الأقطار العربية لإضعافها، وإبقائها عاجزة عن مقاومة الوجود الصهيوني.

9- التركيز الإسرائيلي على أن منطقة «الشرق الأوسط» لا تضم شعباً واحداً، بل عدة شعوب مختلفة، والتأكيد على هوية «الشرق أوسطية» بديلاً للهوية العربية لشعوب «الشرق الأوسط».

ويبرر الباحث الإسرائيلي «حفاي اشر» تأييد «إسرائيل» للأقليات في الوطن العربي، كون هذا الأمر يخدم المصالح الإسرائيلية، حيث يقول: «إنّ من حق إسرائيل بوصفها دولة إقليمية يهودية العمل للدفاع عن أية أقلية قومية إثنية ودينية في المنطقة، لكونها جزءاً لا يتجزأ منها، وأن من مصلحتها المشروعة أن تشارك في الحفاظ على النسيج التعددي للشرق الأوسط لكونه أساس وجودها وأمنها». ولهذا جندت «إسرائيل» الخبراء المتخصصين في مجال العلاقات مع الأقليات، بهدف دفعها إلى التمرد والانفصال وإقامة الكيانات العرقية الخاصة بها. حيث تهدف الاستراتيجية الإسرائيلية في تعاملها مع الأقليات إلى مواجهة الضغوط التي تتعرض لها من الدول العربية، وفتح معارك جانبية داخل كل دولة عربية لإضعافها، وتوزيع قوتها العسكرية والسياسية بدلاً من حشدها ضد «إسرائيل»، وانهماك الدول العربية بحروب داخلية تمنعها من مهاجمة «إسرائيل».

وقد اعترف إسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، بأن «إسرائيل» قدمت مساعدات لبعض الأقليات وكان أبرزها: تقديم الأسلحة لها بما في ذلك التدريب والإمدادات في أماكن وجودها أو في داخل «إسرائيل». حيث توجد في سلسلة جبال الكرمل إلى الشرق والجنوب منها أماكن لتدريب عناصر من بعض أبناء الأقليات، منها معسكر القوش لتدريب بعض الأكراد العراقيين، ومعسكر أطلس لتدريب بعض البربر، إضافة إلى معسكرات لتدريب عناصر من المعارضة الليبية والإيرانية، وعناصر موالية لسمير جعجع كانت قد وصلت إلى منطقة حيفا قبل نهاية عام 1990، وعناصر من فصائل حركة التمرد في جنوب السودان. وكذلك عمدت «إسرائيل» إلى توفير الغطاء السياسي والإقليمي والدولي لهذه الحركات، عن طريق الحصول على الدعم الدولي وخاصة الأمريكي. وتوفير الإمكانات الإعلامية لتمكنها من إسماع صوتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة للرأي العام العالمي.



ولهذا فإن «إسرائيل» تريد بلقنة الوطن العربي، لأنها مقتنعة بأن تجزئة بلدانه وتحويلها إلى كيانات ذات طابع طائفي أو ديني سيساهم في حمايتها وضمان أمنها، ويحقق لها هدفين في آن وحد: فمن جانب سوف تجد تبريراً لها في عالم يسوده مفهوم الدول الطائفية، وبصفتها دولة يهودية فإنها ستجد مبرراً لوجودها الذي سوف يسود في المنطقة، ومن جانب آخر سوف تشغل القيادات والشعب العربي سنوات طويلة في خلافات محلية على الحدود والأطماع المتعلقة بالممرات المائية والثروات البترولية. عندها تستطيع أن تؤمن لنفسها التطور الذي سوف يسمح لها بأن تحقق أهدافها البعيدة المدى، والمتعلقة بالسيطرة الكاملة والتحكم في المنطقة الممتدة من المحيط الهندي حتى المحيط الأطلسي.



خامساً- المشروع الصهيو-أمريكي من النظري إلى التطبيق (العراق أنموذجاً)

إنّ تفتيت الوطن العربي وتقسيمه، هو جوهر المشروع الصهيو-أمريكي الذي طرحته الدول الإمبريالية الغربية والأمريكية والصهيونية العالمية في المنطقة العربية، بهدف إضعاف الدول العربية واستنزافها ونهب ثرواتها النفطية والغازية من جهة، ومن جهة أخرى الحفاظ على أمن «إسرائيل» ووجودها. وبالتالي العمل على خلق محيط من الفوضى في المنطقة العربية تتقاذفه أمواج الفتنة والحروب الطائفية والقومية وحرب العصابات، حتى تبقى «إسرائيل» والمصالح الغربية الأمريكية بمأمن من دول قوية ممانعة، ومحور مقاوم لمخططاتها ومشاريعها في المنطقة العربية.

إنّ الاستراتيجية الغربية تجاه المنطقة وتقسيم العراق إلى دويلات دينية وعرقية خطة قديمة تمت مناقشتها في عامٍ 1982، عندما كتب مستشار وزارة الخارجية الإسرائيلية عويد ينون مقالاً في مجلة «المنظمة الصهيونية العالمية» تحت عنوان «إستراتيجية إسرائيل ما بعد 1980»، ناقش خلالها خطة ما يسمى «إسرائيل الكبرى»، مشيراً للعراق على وجه التحديد كعقبة أساسية في المنطقة، والتي تهدد توسع «إسرائيل». مضيفاً: إنّ تفكك سورية والعراق لدويلات دينية وعرقية متناحرة هدف إسرائيلي أساسي، فالتوسع الإسرائيلي في المنطقة يزيد من هيمنة وسيطرة القوة الأمريكية-البريطانية، والذي يعزز من الوجود الإسرائيلي مستقبلاً. وضمن الاستراتيجية الغربية للسيطرة على دول المنطقة، يقدم المحللون والاستراتيجيون الغربيون فكرة إنشاء اتحاد شرق أوسطي كحل لمشكلة العنف والفوضى التي أصابت المنطقة. حيث عبر ريتشارد هاس في مقاله «حرب الثلاثين عاما الجديدة» عن إعجابه بفكرة الاتحاد بقوله: إنّ المستقبل سوف يكون مضطرباً في حال عدم تطبيق حل دائم، من خلال قيام نظام حكم محلي جديد. وكان ريتشارد بيرل ودوغلاس فيث قد عقدا اجتماعاً مغلقاً مع كبار العسكريين الأمريكيين للبحث في مستقبل «الشرق الأوسط»، وعرضا على المؤتمرين لوحتين بيانيتين على شاشة عملاقة، لشرح أهداف الحرب الأمريكية على الإرهاب، وتضمنت اللوحة الأولى مثلثاً ذا أضلاع ثلاثة: الضلع الأول العراق وكتب



بجانبه الهدف التكتيكي، والضلع الثاني منطقة الخليج ووصفت بأنها هدف استراتيجي، والضلع الثالث مصر وكتب بجانبها الجائزة الكبرى. وفي اللوحة الثانية مثلث آخر تضمن ثلاث أضلاع أيضاً الضلع الأول «إسرائيل» (فلسطين)، والضلع الثاني الأردن، والضلع الثالث العراق. وهذا المؤتمر الذي رسم خريطة «الشرق الأوسط الجديد» الذي تريده الولايات المتحدة، يشبه إلى حد كبير مؤتمر السلام الذي عقد في فرساي بالقرب من العاصمة الفرنسية عام 1919، وأعطى الشرعية الدولية لتجزئة المشرق العربي بعد اتفاقية سايكس بيكو عام 1916.

واستكمالاً لما طرح سابقاً فقد اقترح الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن مشروع «الشرق الأوسط الكبير» يوم 2003/11/6 تحت اسم «استراتيجية تحرير الشرق الأوسط». ويدعو المشروع الذي جاء على خلفية أحداث 2001/9/11 إلى إحداث تغييرات في 22 بلداً في الشرق الأوسط، بما يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية، عن طريق إجراء عملية إصلاحية شاملة في الدول العربية والإسلامية، ورسم خريطة جديدة لـ «الشرق الأوسط الكبير»، من المغرب العربي غرباً إلى باكستان شرقاً، مروراً بتركيا وإيران و«إسرائيل»، لتتم المحافظة على المصالح الأمريكية في الوطن العربي، من خلال تأمين السيطرة على مصادر البترول، وتوفير الأمن لـ «إسرائيل»، والحد من الحركات السياسية المعارضة. ويركز المشروع على الوضع المتخلف لدول المنطقة من غياب الديمقراطية، ووجود أنظمة مستبدة، وعدم احترام حقوق المرأة، ما يساعد على انتشار التطرف بين الناس. ويعد هذا المشروع الذي هو مشروع للقرن الحادي والعشرين، حزمة متكاملة له أبعاد مختلفة سياسية واقتصادية وإصلاحية وأمنية وثقافية-تعليمية.

وفي عام 2007 دعا نائب الرئيس الأمريكي جون بايدن إلى تقسيم العراق إلى ثلاث كانتونات صغيرة -على أساس مذهبي- متناحرة فيما بينها، حيث أكد في خطته هذه على انفصال كردستان كدولة مستقلة، إضافة إلى دول في الوسط والغرب والجنوب على أساس طائفي، وكان موضوع ما يسمى اجتثاث البعث في العراق قتل آخر فكرة عروبية في العراق-حسب زعمه-. وهذا ما يفسر الصمت الأمريكي على أعمال التنظيمات الإرهابية المجرمة والوحشية



ضد مكونات المجتمع العراقي. لأن هذه الأعمال تصب في خدمة مخططها التقسيمي، الذي عجزت عن تنفيذه عبر غزوها العراق واحتلاله لنحو تسع سنوات. بل إنَ الولايات المتحدة والصهيونية العالمية هي التي تخطط لهذه التنظيمات الإرهابية، وتدعمها بكل أسباب القوة وأدوات القتل والتدمير، عبر عملائها في هذه المنطقة من أنظمة وأحزاب وقوى متآمرة على مصير الشعب العربي ومصالحه. وما يؤكد وجهة النظر هذه أيضاً هو عدم التزام الإدارة الأمريكية بتعهداتها للعراق لتسليح الجيش العراقي في حربه ضد الإرهاب، وعدم تزويده بالطائرات الحربية من نوع إف 16 والمروحيات المتفق عليها، والتي من شأنها تغيير موازين القوى والقضاء على التنظيمات الإرهابية. إضافة إلى قيام الجيشِ الأمريكي بتدريب جماعات إرهابية مهمتها القتال في سورية والعراق، سعياً لتحقيق أهداف غربية –أمريكية وبريطانية. أما فرانسيس بويل أستاذ القانون الدولي في جامعة إلينوي فقد وصف ما يسمى تنظيم داعش الإرهابي بـ «عملية الاستخبارات الأمريكية السرية»، التي تهدف إلى تدمير العراق على وجه التحديد والدول المجاورة له. وتتحدث التقارير الواردة عن الاستراتيجية الغربية في المنطقة، والتي تبدأ بخلق حالة دائمة من عدمِ الاستقرار، وتبني سياسة «الفوضى الخلاقة» التي تبنتها واشنطن مؤخراً، حيث يتم تدمير الدول ونهب ثرواتها ومقدراتها من أجل إعادة رسم خريطة المنطقة. وقد كتب رئيس مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة رينشارد هاس قائلاً: لقد حان الوقت للاعتراف بحتمية تفكك العراق، ويجب العمل على تعزيز قدرات قيام كردستان مستقل ضمن حدود العراق. وبالفعل فقد تغلغل الموساد الإسرائيلي في إقليم كردستان باسم شركات اقتصادية لتهيئة ظروف الانفصال، عدا الوجود الفعلي في قلب التيارات الإرهابية، التي نمت وترعرعت على أيدي الاستخبارات الأمريكية أثناء فترة الاحتلال، بتنسيق تام مع المخابرات السعودية ونفوذها الكبير في البيئات الوهابية التي أنشأتها في الأنبار وغيرها من المدن العراقية.

إنّ تفتيت العراق وتسهيل إقامة دويلات طائفية فيه هو هدف جوهري بالنسبة للكيان الصهيوني، فقد قدم جنرالات وباحثون إسرائيليون نصائح عدة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إيهود أولمرت، أهمها: إنه يجب على



الحكومة الإسرائيلية أن تضغط وبقوة على الولايات المتحدة الأمريكية لمنعها من الانسحاب من العراق قبل القضاء على وحدته الجغرافية، وتسهيل إقامة دويلات طائفية فيه، وصولاً لتقسيم هذا البلد العريق. على اعتبار أن ذلك أفضل وسيلة لخدمة الأهداف الأمريكية-الصهيونية في منطقة «الشرق الأوسط».
وفي هذا السياق قال الباحث اليهودي جاي باخور من مركز هرتسليا في ندوة بثتها الإذاعة الإسرائيلية في 22 /2006/7: «إنه في حال لم يسفر الاحتلال الأمريكي للعراق عن تقسيم البلد، فإنه يمكن اعتبار الحرب الأمريكية عليه فاشلة من أساسها، ولم تحقق أهدافها، واعتبر أنه يجب القضاء على الوحدة الجغرافية للعراق، وتسهيل إقامة دويلات طائفية في البلد».
إنّ ما يتم التخطيط له لتقسيم العراق من قبل تلك الدول والقوى أصحاب المشروع، لن يقتصر على العراق فقط، بل سيشمل -في حال نجاحه- دول المنطقة برمتها. ومن المؤكد أن مخاطره كبيرة جداً لا تدركها حتى تلك الدول المتآمرة، لأنها لن تقتصر على المنطقة العربية فقط، بل ستشمل انعكاساتها دول العالم أجمع، على اعتبار أن الوطن العربي هو قلب العالم، وموقعه الاستراتيجي يجعل أي تطور أو تغيير أو حدث فيه يؤثر على الأوضاع الإقليمية والعالمية.



سادساً- الوحدة في مواجهة التقسيم والتجزئة في فكر حزب البعث العربي

عدّ حزب البعث العربي الاشتراكي البلاد العربية وحدة لا تتجزأ، واعتبر أن الحل الجدي لمشاكل الوطن العربي هو العمل العربي المنظم والموحد. من هذا المنطلق أكد حزب البعث على أن الوحدة العربية ليست تجميعاً لأجزاء متفرقة من الوطن العربي فحسب، بل هي صهر لهذه الأجزاء ودمجها في لوحة جغرافية وقومية واحدة. فالوحدة العربية –حسب منظور البعث- ليست نظرية بحاجة إلى إثبات، بل هي واقع يحرك أعماق الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج. لذا جاء التناقض والصدام بين النضال القومي العربي من جهة، وكل من الاستعمار باعتباره سبب التجزئة، وأدواته في المنطقة العربية المتمثلة بالإقطاع والبرجوازية والرجعية العربية من جهة أخرى.
لقد أكد حزب البعث في المبدأ الأول لدستوره الذي أقره في المؤتمر القومي التأسيسي الأول عام 1947: إنّ العرب أمة واحدة، ولها حقها الطبيعي في أن تحيا في دولة واحدة، وأن تكون حرة في توجيه مقدراتها. وفي المادة الأولى من المبادئ العامة: إنّ حزب البعث حزب عربي شامل تؤسس له فروع في سائر الأقطار العربية.
إنّ عدّ حزب البعث العربي الاشتراكي الوحدة العربية هي حاجة موضوعية، وحقيقة تاريخية، وفي مقدمة أهدافه لم يأت من فراغ، بل جاء من حقيقة ما يجمع أبناء الأمة العربية الواحدة من تاريخ مشترك ولغة واحدة ومصير واحد ومستقبل واحد وعدو واحد. وجاء أيضاً من مسألة نبه إليها حزب البعث العربي منذ عقود مضت حول مخاطر سايكس-بيكو ووعد بلفور، وتداعياتهما المحتملة على الوحدة العربية والقومية العربية والأمن القومي العربي، في حال لم يكن هناك تضامن عربي يمكن أن يوقف هذا المخطط الصهيو-أمريكي التقسيمي، الذي أطلقته الدوائر الاستعمارية والصهيونية. هذا المخطط الذي تحول إلى كرة ثلج بدأ بتقسيم الوطن العربي إلى دول قطرية ومستقلة، لكل منها حدودها المصطنعة، ونشيدها وعلمها الخاصان بها، وسياساتها المستقلة والمتصارعة والمتنافضة في أحيان كثيرة. وبعد ذلك محاولات استكمال هذا



المخطط عبر تقسيم الدول العربية إلى دويلات متقاتلة ومتناحرة، بخلفيات مذهبية وطائفية وقومية وعشائرية، مثال ذلك ما يحاولون تحقيقه في العراق وسورية وغيرها من دول المنطقة.

وأمام هذا التهديد الخطير للوطن العربي، أكد حزب البعث على ضرورة استنهاض الهمم وتسخير الإمكانات والقدرات العربية-العربية لمواجهته بكل قوة، وهذه المواجهة لا يمكن أن تتحقق في ميدان واحد فقط ألا وهو الميدان العسكري بالرغم من أهميته الكبيرة، بل يجب أن تتم على مستويات عدة ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية...الخ. كون الأدوات التي يستخدمها أصحاب المشروع الصهيو-أمريكي هي متنوعة ومختلفة، لذا يجب التعامل معها على هذا الأساس. الأمر الذي يؤدي إلى تقوية المناعة الوطنية، وزيادة الوعي والإدراك لدى شعوب المنطقة بخطورة ما يرسم ويخطط لها. مما يشكل حصانة لها تمنعها من الانجرار إلى مستنقع الفوضى والاضطرابات التي تريدها قوى التآمر على مصالح الشعوب. كما يحصل الآن في الوطن العربي تحت ما يسمى «الربيع العربي»، الذي ارتدى لباس الديمقراطية والعدل والقانون والحقوق والمواطنة والمدنية، في الوقت الذي يخطط لعمليات التدمير الممنهج للدولة الوطنية ومنظمات حقوق الإنسان والجمعيات الأهلية والمدنية، لتحل محلها التنظيمات المتطرفة والتكفيرية.

وللوحدة العربية في فكر حزب البعث أوجه متعددة تعمل من خلالها على النهوض بالواقع العربي، فالجانب الاقتصادي للوحدة العربية يهيىء الظروف الموضوعية لقيام اقتصاد عربي مستقل، ويضع الخطوة الأولى باتجاه تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وبالتالي يمنع التبعية العربية للدول الاستعمارية. لذا فإن الوحدة العربية ليست خلاصاً قومياً فقط بل هي خلاص اقتصادي واجتماعي وسياسي وعسكري، وقضاء على التخلف، وسير سريع للحاق بركب التاريخ.



سابعاً- المشروع القومي العربي في مواجهة المشروع الصهيو-أمريكي

يحاول أصحاب المشروع الصهيو-أمريكي من دول وقوى ومنظمات عالمية، الترويج لهذا المشروع بأساليب وطرق عديدة، منها استغلال الأزمات الموجودة في الوطن العربي، سواء أكانت أزمات اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية أم ثقافية أم إنسانية..الخ. بالرغم من أن العرب لديهم إمكانات وقدرات وثروات كبيرة، ولكنهم لم يستطيعوا استغلالها بالشكل الأمثل، الأمر الذي انعكس على الواقع العربي المتردي فكراً وثقافة واقتصاداً وحريات وجهلاً وفقراً الخ. وبالتالي أوجد ثغرات في المناعة الوطنية للدول العربية سهلت الاختراقات الأمريكية-الصهيونية والتكفيرية لهذه المنطقة. يضاف إلى ما سبق الدور الوظيفي الذي قام به الإعلام الأمريكي المتصهين للترويج لهذا المشروع، وتقديمه للشباب العربي على أنه المشروع الحلم الذي يحقق لهم طموحاتهم وأهدافهم في الديمقراطية والحريات المنشودة، والعيش الكريم وحقوق المواطنة الكاملة. في الوقت الذي كانت فيه تلك القوى الاستعمارية تزرع حقولاً من الألغام المتفجرة على أسس طائفية ومذهبية وإثنية وقومية، بهدف تشظي المنطقة وعودتها إلى ما قبل الدولة الوطنية، وبالتالي إلى دويلات وكانتونات تتصارع على مناطق النفوذ والسلطة، ونهب خيرات البلاد كما يحصل الآن في ليبيا.

بناء عليه فإنه لابد للعرب من السعي الجاد لبناء **مشروع قومي** يجابه ويقابل المشروع الصهيو-أمريكي، فهم أصحاب الأرض والجغرافية والتاريخ، والثروات العربية ملك لهم، وهم الذين يجب عليهم أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم دون وصاية من أحد. من هنا لابد من أن يمتلك العرب وسائل وأسباب المواجهة والمقاومة والممانعة لمشاريع التفتيت الأمريكية-الصهيونية، خاصة أن مفهوم القوة لم يعد يتحدد بالقدرات العسكرية للدولة فقط، وإهمال ما تملكه الدولة أو الأمة من قدرات أخرى. فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوة العظمى –عسكرياً واقتصادياً- في العالم، قد انهزمت أمام مقاومة الشعب الفيتنامي الذي لم يكن يمتلك السلاح والقدرات العسكرية الذي كانت



تمتلكه الآلة العسكرية الأمريكية، وهي عجزت عن القضاء على المقاومة العراقية. هذا العجز الأمريكي الذي يماثله عجز جيش الاحتلال الصهيوني عن دحر حركات المقاومة العربية والقضاء عليها في كل من فلسطين ولبنان، والتي أرغمته على الانسحاب المذل والمهين من جنوب لبنان وقطاع غزة.

من هنا يمكننا القول، إنه يقع على عاتق الدول العربية مسؤولية تحسين العلاقات العربية-العربية وتمتين أواصرها، وترسيخ أسسها بما يدعم الأهداف العليا لتلك الدول، ويحقق تطلعات شعوبها ويحفظ أمنها القومي. إضافة إلى ما سبق فإنه يجب على الدول العربية السعي إلى تعزيز التضامن العربي، والتمسك بالروابط القومية، وأواصر الأخوة التي تجمع أبناء المنطقة العربية، ووحدة الهدف بين شعوبها. كما أنه ينبغي العمل على إقامة جسور للتعاون والشراكة بين الدول العربية والدول الفاعلة في العالم بما يشكل طوق النجاة الوحيد من محاولات أصحاب المشروع الصهيو-أمريكي تفتيت الوطن العربي وتجزئته إلى دويلات وأقاليم متناحرة بعضها مع بعض. وبالتالي الحفاظ على النسيج الاجتماعي والسياسي والثقافي للشعب العربي، وتعزيز الانسجام والانصهار والاندماج والتناغم بين مكونات المجتمع العربي الواحد، مما يشكل الحصن الحصين أمام محاولات ضرب هذه المكونات بعضها ببعض. الأمر الذي يفشل المخطط الصهيو-أمريكي الهادف إلى إشعال الحروب الأهلية والطائفية في المنطقة العربية.

ومن نافلة القول أن قوة الدولة أو الأمة تكون عادة من خلال توافر ثلاثة إمكانات: **1-** الموارد الطبيعية أو الإمكانات، و**2-** كيفية الاستفادة من تلك الإمكانات في استراتيجية الدفاع عن المصالح القومية، و**3-** القدرات والإمكانات الاقتصادية والعسكرية والديمغرافية.

تمتلك الأمة العربية من الموارد الطبيعية والقوة البشرية، ومن القدرات العسكرية والاقتصادية إذا توحدت، ما يؤهلها لمواجهة المشروع الصهيو-أمريكي المطروح في المنطقة العربية. **فالإمكانات البشرية العربية** كبيرة، إذ يبلغ عدد سكان الوطن العربي في الوقت الحالي أكثر من 350 مليون نسمة، ويمثلون 4,6% من سكان العالم. وإذا استمر النمو السكاني في الوطن العربي على ما هو عليه حالياً، فمن الممكن أن يناهز العدد 450 مليوناً بعد أقل من



خمسة وعشرين عاماً. كما يبلغ عدد العمالة العربية 110 ملايين عامل عربي. وينتشر العرب على مساحة شاسعة تبلغ 1,4 مليار هكتار، أي ما يربو على 15,2% من مساحة العالم. ويلاحظ اتصال الوطن العربي جغرافياً بعضه ببعض من دون عوائق ولا فواصل بين أجزائه في آسيا وأفريقيا، والفاصل الوحيد الذي يمنع التواصل بين الأراضي العربية، هو الوجود الصهيوني في فلسطين. وكذلك بالنسبة للتوزيع العمري، إذ إنّ العرب هم الأكثر فتوة مقارنة بعدد كبير من دول العالم، ويشكل نسبة من هم أقل من عشرين سنة، حوالي نصف العرب وهذا ينعكس بشكل إيجابي على قوة العمل، وفي الطاقة الإنتاجية للاقتصاد العربي. كما أن **الاقتصاد العربي** يتميز بآفاق وإمكانات عديدة، تجعله مؤهلاً للتنافس مع اقتصاديات الدول الكبرى في حال توحده. وعند استعراض بعض الأرقام عن الاقتصاد العربي يلاحظ قوة هذا الاقتصاد، فقد بلغ الناتج القومي العربي عام 2013 حوالي 2716 مليار دولار أمريكي. ونسبة احتياطي النفط العربي إلى الاحتياط العالمي عام 2012 بلغت 60%، وأما نسبة احتياطي الغاز الطبيعي العربي إلى الاحتياطي العالمي فقد بلغت في العام نفسه 30%. ولهذا فإن قيام **سوق عربية مشتركة** يمثل تطوراً منطقياً للتنمية العربية، وهو أولى مقدمات العقلانية في العلاقات العربية، إذ إنه يقوم على المصالح المشتركة، كما أن تحرير التجارة وفتح الأسواق بين الدول العربية والاندماج الاقتصادي في إطار عربي، هو أمر أكثر يسراً وأقل كلفة من إعادة تكوين الهياكل الإنتاجية للتكتل في الإطار الأوروبي والإطار العالمي. إلى جانب ذلك ينبغي العمل على تحقيق التكامل العربي من خلال تفعيل آليات العمل العربي المشترك، وتنفيذ المشروعات المشتركة في المجال الاقتصادي خاصة منطقة التجارة الحرة العربية، ويجب العمل على التصدي الحاسم للمشكلات المعوقة للاستثمار، وإزالتها أمام الاستثمار العربي والأجنبي. ما سبق يهدف إلى التصدي لمحاولات الهيمنة الصهيو-أمريكية على اقتصاديات الدول العربية، ويسهم إلى حد بعيد بتحصين الاقتصاد العربي من التبعية للدول المتآمرة على مصالح دول المنطقة وشعوبها.

إضافة إلى ما سبق فإن الدول العربية -في مقدمتها سورية ومصر- تتبنى **سياسات دفاعية** مكثفة، تقوم على الاحتفاظ بقوات مسلحة متطورة تكون



قادرة على الحفاظ على مصالحها، وعلى أمنها القومي، ومواجهة أية تهديدات خارجية. إلى جانب العمل على تفعيل معاهدات الدفاع العربية المشتركة لتشمل مجالات أوسع. ومن خلال استعراض الإمكانات العسكرية والدفاعية العربية من إنفاق وتسليح ودفاع وقدرات وإمكانات اقتصادية وبشرية عربية، نجد أنها تضع العرب في كفة من يمتلك القدرات الكبيرة، التي تؤهلهم لمواجهة المشروع الصهيوني-الأمريكي في المنطقة العربية، إذا ما توحدت تلك الإمكانات، ووجدت الإرادة السياسية الواحدة لاستعمالها في مواجهة هذا المشروع الصهيو-أمريكي الذي يهدف إلى القضاء على الجيوش العربية وتصفيتها بالكامل، لكي تبقى الدول العربية في حالة من الضعف والهوان، يمنعها من الدفاع عن نفسها أمام الاعتداءات الأمريكية والإسرائيلية، ولكي لا يبقى هناك تهديد عربي للمصالح الأمريكية في المنطقة، وتحافظ «إسرائيل» على وجودها وأمنها وقوتها في محيط عربي ضعيف.

والمطلوب أيضاً التمسك **بالهوية العربية وبالثقافة العربية**، وإيجاد المشروع العربي الواحد في مواجهة العولمة والأمركة. لأن مشروع «الشرق الأوسط الكبير»، الذي يحاول إلغاء الهوية القومية العربية والإسلامية خدمة للمصالح الأمريكية و «الإسرائيلية»، سوف ينتهي ويسقط لأنه جاء من خلال الفراغ الذي مازال في منطقتنا العربية، والذي لا يملأه إلا مشروع نهضوي عربي أساسه الثقافة العربية والتمسك بالهوية العربية، لذا يجب العمل على إعفاء الإنتاج الثقافي من القيود الرقابية والعوائق الجمركية على امتداد الأقطار العربي، ورفع مستوى البرامج التنافسية مع البرامج الممثلة للثقافات الأجنبية، وتنمية مشروعات النشر الإلكتروني المتبادل للصحف والمجلات والكتب، للتغلب على مشكلات التوزيع، وعرقلة تدفق المطبوعات العربية. والعمل على تشجيع الإبداع والإنجازات الفكرية الخلاقة على المستويين القطري والقومي، بما يكون حافزاً للمزيد من الإنجاز في كل مجالات العمل الثقافي، ويكون ذلك بالجوائز القيمة وأشكال التكريم المؤثرة قطرياً وقومياً. إنّ العمل على تعزيز العلاقات الثقافية بين الدول العربية والحفاظ على الهوية القومية والثقافية لشعوب المنطقة، يشكل عاملاً هاماً وحاسماً في مواجهة المشروع الصهيو-أمريكي الذي يهدف إلى القضاء على الثقافة العربية والهوية العربية،



بخلق ثقافات وعادات وسلوكيات غريبة عن عادات شعوب المنطقة وتقاليدها. الأمر الذي يسهل على هذه الدول المتآمرة عمليات السيطرة والتحكم بشعوب ودول المنطقة، وتوجيهها حسب مصالحها وأهدافها.

كما أنه على العرب **الصمود والمقاومة** في مواجهة الغزو الأمريكي والصهيوني على المنطقة العربية، كما حدث من غزو عسكري للعراق في عام 2003 وأفغانستان في عام 2001، وكذلك على العرب أن يدعم بعضهم بعضاً من أجل انتصار القوة العربية، والنهوض العربي المواجه لكل المخططات الأمريكية والصهيونية، وذلك من خلال الحرص على عدم التدخل في شؤون أية دولة عربية، لا من أجل إسقاط أنظمة عربية لغايات تخدم العدو الخارجي المتربص بأمتنا العربية، ولا عن طريق دعم المعارضات الخارجية التي لها ارتباطات تضر بمصلحة الوطن. بل يجب العمل على إيقاف جميع أشكال الدعم والتمويل والتدريب للإرهابيين القادمين من كل حدب وصوب بهدف التدمير والعنف والقتل وسفك الدم العربي خدمة لأجندات صهيونية-أمريكية. ولابد من التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية، وضرورة استعادة الحقوق العربية، وإقامة السلام العادل والشامل في المنطقة. إضافة إلى تفعيل المقاطعة العربية للكيان الصهيوني في المجالات كافة، ورفض كل أشكال التعاون والتقارب معها، وعدَها كياناً غريباً عن نسيج المنطقة العربية يجب التخلص منه بشتى الوسائل. كما أنه ينبغي التحضير لمعركة تحرير الأراضي العربية المحتلة من الوجود الصهيوني والأمريكي في المنطقة العربية.

وأخيراً وليس آخراً، يجب تعزيز **الممارسة الديمقراطية** في الوطن العربي، وتوسيع المشاركة السياسية، وترسيخ قيم المواطنة والثقافة والديمقراطية وترقية حقوق الإنسان، والعمل على تمكين المرأة من لعب دور بارز في كافة مجالات الحياة العامة. والقيام بالإصلاح الدستوري والتشريعي، وإصلاح المؤسسات والهياكل السياسية، وإطلاق حريات تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون، وتحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية، وفسح المجال للمجتمع المدني لأن يتطور ويأخذ دوره الحقيقي في المجتمعات العربية، من خلال إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، وتعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات



والنقابات والاتحادات التطوعية. وبإتباع هذه الخطوات تفوت الدول العربية على أصحاب المشروع الصهيو-أمريكي محاولات استغلال السلبيات ونقاط الضعف العربي، التي يمكن من خلالها اختراق المناعة الوطنية لدول المنطقة، وجر أجيالها الشابة في الاتجاهات التي تخدم مصالح تلك الدول، على حساب مصالح الدول العربية والشعب العربي.

إنّ توافر الإرادة السياسية الصادقة، والعمل الجاد والدؤوب من قبل الدول العربية أنظمة وشعباً للقيام بالخطوات السابقة، أو استكمال خطوات تم البدء بها سابقاً وتوقفت لظروف مختلفة مثل (معاهدة الدفاع المشترك العربية، المشاريع الاستثمارية العربية، بعض المناطق الحرة، واتفاقات تجارة وصناعة وغيرها)، هو السبيل الوحيد لبناء مشروع قومي قادر على مواجهة جميع المخاطر والتحديات والتهديدات التي تواجه شعوب المنطقة، وخاصة الخطر المتمثل بالمشروع الصهيوني-الأمريكي.



الخاتمة

إنّ المشروع الصهيوني-الأمريكي يجعل من المنطقة العربية مرتعاً للتخلف والفقر والجهل، ويجلب الفوضى وعدم الأمن والسلام. بالرغم من أنه يدعي أنه جاء من أجل تحويل هذه المنطقة إلى الأمن والاستقرار والسلام والتنمية، والحداثة والمدنية. إلا أن مصالح أصحاب المشروع الصهيوني-الأمريكي كانت ولا تزال على حساب مصالح شعوب المنطقة، من انتهاك للسيادة الوطنية لتلك الدول إلى الاحتلال والغزو، إلى نهب الثروات والموارد، إلى إشاعة الفوضى من خلال إشعال الحروب الطائفية والأهلية بين مكونات تلك الشعوب، الأمر الذي يهدد بتقسيم تلك الدول وتجزئتها إلى دويلات طائفية ومذهبية وإثنية وقومية متصارعة فيما بينها. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- إنّ مخططات تقسيم الوطن العربي وتفتيته هي مخططات قديمة حديثة، ولكن كل مرحلة لها أدواتها وآليات عملها التي تفرضها ظروف المرحلة ذاتها، والأوضاع الإقليمية والدولية السائدة فيها.

2- تسعى الدول والقوى من أصحاب المشروع الصهيو-أمريكي إلى تجزئة الدول العربية إلى دويلات وإمارات وأقاليم متناحرة. بمعنى آخر محاولة فرض اتفاقية سايكس-بيكو جديدة على المنطقة العربية، تهدف إلى تقسيم ما كانت قد قسمته في عام 1916.

3- تعمل الدول الاستعمارية على ضرب الاستقرار والأمن في المنطقة العربية، وإشاعة الفوضى الخلاقة بهدف الحفاظ على المصالح الغربية والأمريكية-الصهيونية من جهة، ومن جهة أخرى الحفاظ على أمن «إسرائيل» ووجودها ككيان استيطاني معترف به من دول المنطقة العربية وشعوبها.

4- إنّ للمشروع الصهيو-أمريكي المطروح للمنطقة العربية أبعاداً شتى أهمها البعد الثقافي الذي يهدف إلى خلق فوارق اجتماعية وثقافية بين مكونات المجتمع العربي، وبعد اقتصادي يهدف إلى الهيمنة على الاقتصاد العربي ونهب ثروات وموارد الشعب العربي، وبعد أمني يهدف إلى القضاء على



الأمن القومي العربي أجهزة وبنية وفكراً.

5- تمتلك دول المنطقة العربية من الإمكانات والقدرات والموارد والثروات ما يؤهلها إلى بناء مشروع قومي فاعل ومؤثر، وقادر على مواجهة المشروع الصهيو-أمريكي المرسوم لهذه المنطقة. ولكن ما تحتاجه هو إلتقاء الإرادات السياسية لحكومات تلك الدول على مواجهة المخاطر والتداعيات التي يمكن أن تنجم عن المشروع الصهيو-أمريكي، وبالتالي العمل على توحيد الجهود والإمكانات العربية، وزجها في معركة الدفاع عن الوجود والبقاء، كونه مشروعاً يستهدف الهوية الثقافية والقومية لشعوب المنطقة العربية.



الملحق الأول

المخطط الصهيوني الأمريكي لتقسيم الدول العربية (1)



الملحق الثاني

المخطط الصهيوني الأمريكي لتقسيم الدول العربية (2)



الملحق الثالث

خريطة برنارد لويس لتقسيم الدول العربية والإسلامية



المصادر والمراجع

1- الكتب

• الجاسور: ناظم عبد الواحد الجاسور. الأمة العربية ومشاريع التفتيت. دار الأهلية- عمان ط1998/1.

• الجراد: خلف الجراد، العرب في الاستراتيجية الأمريكية. دار التكوين- دمشق ط1/ 2007.

• السحمراني: أسعد السحمراني. المشروع الصهيوني الجديد. دار النفائس-بيروت ط1996/1.

• الشموري: ايهاب علي الشموري. المشروع الصهيوني-الأمريكي الجديد ومخاطره على العالمين العربي والإسلامي. مركز باحث للدراسات- بيروت ط2009/1.

• العثمان: عثمان العثمان. المشروع الأمريكي-الصهيوني. جميع الحقوق محفوظة للمؤلف- دمشق ط2011/1.

• اللاوندي: سعيد اللاوندي. الشرق الأوسط الكبير- مؤامرة أمريكية ضد العرب. نهضة مصر-القاهرة ط2005/1.

• المديني: توفيق المديني. تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال. منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب-دمشق ط2012/1.

• النقيب: موفق محمد النقيب. مشروع الشرق الأوسط الكبير. دار الرائي للدراسات والترجمة والنشر-دمشق ط1/ 2008.

• برجس: حافظ برجس. الصراع الدولي على نفط الخليج. بيسان للنشر والتوزيع والإعلام- بيروت ط2000/1.

• برقاوي: أحمد برقاوي. تحديات المشروع الصهيوني والمواجهة العربية. مكتبة مدبولي-القاهرة ط2001/1.

• بريجنسكي: زبيغنييف بريجنسكي. بين جيلين. دار علاء الدين-دمشق ط1/ 1977.

• بريجنسكي: زبيغنييف بريجنسكي. رقعة الشطرنج العظمى. دار علاء الدين- دمشق ط2007/3.



• بيريز: شمعون بيريز. الشرق الأوسط الجديد. دار الجليل للنشر والدراسات-عمان ط1/ 1994.
• بيلونة: عدنان مصطفى بيلونة. المشروع الصهيوني والسلام الإسرائيلي. مطبعة يبرود-دمشق ط2000/1.
• حسين: غازي حسين. النظام الإقليمي الشرق أوسطي ومخاطره على الوطن العربي. مطبعة الزرعي- دمشق ط1/ 2004.
• حداد: رياض حداد. الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. جميع الحقوق محفوظة للمؤلف-دمشق ط2011/1.
• سعد الدين: إبراهيم سعد الدين. الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني. مكتبة مدبولي-القاهرة ط1998/1.
• شدود: ماجد شدود. النظام الإقليمي الشرق أوسطي. دار اليازجي- دمشق ط1996/1.
• عزام: صياح عزام. المنطقة العربية بين الأطماع الخارجية والحراك الجماهيري. دار العوام للطباعة والنشر- دمشق ط2011/1.
• قهوجي: حبيب قهوجي. استراتيجية الصهيونية وإسرائيل. مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية-دمشق ط1980/1.
• هيكل: محمد حسنين هيكل. الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق. دار الشروق-القاهرة ط1/ 2003.
• نوفل: أحمد سعيد نوفل. دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات-بيروت ط2007/1.

2- الدوريات

• أحمد: يوسف أحمد، العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي، مجلة المستقبل العربي، العدد 179، تاريخ كانون الثاني 1994.
• الخضور: جمال الدين الخضور، سورية وحروب الجيل الرابع، جريدة الثورة السورية، العدد 15536، تاريخ 2014/8/5.
• القهوجي: صائب القهوجي، ثورات الفوضى الخلاقة، مجلة دراسات عسكرية واستراتيجية، العدد 10، تاريخ تشرين الأول 2011.



• القوصي: محمد رفيق القوصي، استراتيجية الصهيونية و «إسرائيل» لتقسيم وتفتيت الوطن العربي، مجلة صوت فلسطين، العدد 525، تاريخ تشرين الأول 2011.

• المسيري: عبد الوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، سلسلة عالم المعرفة، تاريخ 1988.

• بغدادي: عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 22، تاريخ تشرين الثاني 2002.

• عبد العال: حسن عبد العال، بريطانية وفكرة الشرق الأوسط، مجلة الفكر السياسي، العدد الحادي عشر والثاني عشر، تاريخ خريف- شتاء 2001.

• فلحوط: خالد فلحوط، الوجود الإسرائيلي سبب الفوضى السائدة في المنطقة، جريدة تشرين السورية، تاريخ 2014/8/21، ترجمة عن الموقع الإلكتروني:
Global research.ca/global research.org.

• وثيقة مؤتمر قضايا الإصلاح في الوطن العربي تحت عنوان «المشاكل والحلول»، مكتبة الإسكندرية، تاريخ 12-14 /آذار/2004 بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والعمل الأهلي في الوطن العربي.

3- المواقع الإلكترونية

• الشعيبي: عماد فوزي الشعيبي، خريطة الشرق الأوسط الجديد دول تختفي... وأخرى تتمدد، مركز الدراسات والمعطيات الاستراتيجية، تاريخ 2012/8/9، موقع إلكتروني:http://www.dascsyriapress.net/ar/modul

• السليم: عطا الله السليم، من سايكس بيكو إلى حرب المئة عام، موقع جريدة السفير اللبنانية، تاريخ 2014/7/4، الموقع الإلكتروني:
http://assafir.com/?ref=TopMenu

• هشام كمال عبد الحميد، الثورات الشعبية ومخاطر المشروع الصهيوني الأمريكي لتفتيت العالم الإسلامي، موقع دنيا الوطن الإخباري، تاريخ 2011/3/24، الموقع الإلكتروني:http://pulpit.alwatanvoice.com/

4- المراجع الأجنبية

•Gregory F. Treverton & Seth G. Jones, Measuring National power (Washigton, Rand Corporation, 2005).



•Turnes out, Joe Biden was right about dividing Iraq, James Ktfled, National journal, January, 30, 2014.
• A Clean Break; A new Strategy for securing the realm, The Wall street journal, Institute for Advanced strategic and political studies, Washington, D.C, July 11,1996.



الفهرس